

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ
جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

واجه العالم في مراحل تأريخه المتتابعة العديد من الكوارث الطبيعية، رافقتها معاناة بشرية، من تطبيق سياسات غير متكافئة، والمسارات الرئيسة للتطلعات غير الموضوعية لبعض أفراد المجتمع. وفي مقدمة هذه السياسات الاستبداد، وقد تركت أعباء على ماضي الإنسانية وحاضرها أكبر بكثير من نظيرتها الطبيعية، فإذا كانت الأولى طارئة في تكوينها وآثارها، فإن الثانية متأتية من جذور غائرة في عمق التاريخ، وتركت آثاراً شوهت حاضر البشرية، وليس هناك حدود زمانية أو مكانية لظاهرة الاستبداد، إلا أن تباينها يرتبط بمرحلة التطور الحضاري سواء على صعيد سلوك نظام الحكم أو أفراد المجتمع. ورغم وجود هذه الظاهرة عبر تاريخ البشرية في العديد من مناطق العالم، فإن تأصيلها في الشرق ولاسيما العربي مازال قائماً في الزمن المعاصر، فقد عانى أفراد المجتمع العربي من أعبائها التي ظهرت على شكل تشوهات في نسق التنمية الاقتصادية-الاجتماعية، فضلاً عن تراجع وتدني مضامين التنمية الإنسانية.

إن القاسم المشترك بين أنظمة الحكم العربية الملكية منها والجمهورية، هو حقيقة تسلط حكامها القسري على بلدانهم دون تفويض من شعوبها، وهذا مايجعلهم دائماً بحاجة إلى تجديد آليات الاحتواء وتحديث أدوات العنف وابتكار سياسات اقضاء المعارضين معنوياً ومادياً، وإجبارهم على الانسحاب من الحياة العامة والتزام الصمت السلبي، أو دفعهم إلى الانشقاق والتأمر وربما اللجوء إلى العنف حتى يقعوا في مصيدة الدولة ولعبتها المفضلة باعتبارها الجهة الشرعية لاحتكار العنف. هذا على المستوى الداخلي. أما على المستوى الخارجي فقد وضع الحكام العرب أنفسهم في وضع التساهل في حق المصالح

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

المشروعة والأمن الوطني لبلدانهم، بسبب خضوعهم للابتزاز الخارجي ونتيجة حرصهم على التمتع بالرعاية الأجنبية فضلاً عن التمتع بحمايتها، التي تم تأسيس بعض أنظمة الحكم العربية تحت مظلتها وأتقنتها أكثر النظم المستبدة عبر مسيرتها المعاكسة لموجات شعوبها.

ومن الجدير بالذكر هناك توجه بعض النخب والأحزاب، التي اختار بعضها مساندة الانظمة الحاكمة بينما اضطر بعضها الآخر إلى الانشقاق والتمرد على النظام وسعى لمنافسة الحكام إلى خطب ود القوى الأجنبية ودعوتها إلى التدخل، مقربه برنامج القوى الطامعة التي لا تخدم في الغالب المصالح الوطنية والتي تنتظر مثل هذه الفرص اذ لم نقل تخلقها، وهذا العمل يقوض الاستقلال الوطني في أغلب الأحوال، ويعمق الشقاق داخل مجتمعاتها.

سنتطرق في هذه الدراسة الى مفهوم الاستبداد لغة واصطلاحاً، والاستبداد في الانظمة السياسية العربية واسبابه، كما سنسلط الضوء على تحول الاستبداد العربي من الاستبداد التقليدي الى الاستبداد التنافسي، فضلاً عن اسباب تراجع الاستبداد في الانظمة العربية، واخيراً نتائج الاستبداد العربي.

مفهوم الاستبداد

الاستبداد في اللغة: هو الانفراد. واستبد به: انفرد به^(١). واستبد الأمر بفلان: غلبه فلم يقدر على ضبطه. واستبد بأمره: غلب على أمره فلا يسمع إلا منه. استبد فلان بكذا: أي انفرد به. وفي قول أمير المومنين علي بن ابي طالب (رضي الله عنه): { كنا نرى في هذا الأمر حقاً فاستبددتم علينا}. يقال استبد بالأمر، يستبد به استبداداً، إذا انفرد به دون غيره. واستبد برأيه: انفرد به. "واستبد الأمير بالسلطة أخذها لنفسه ولم يشارك فيها أحداً، ولم يستشر، فهو مستبد"^(٢).

وقد عرّف التفرد بالسلطة والتحكم في رقاب الناس والاستئثار بخيرات مجتمعهم^(٣)، في تاريخه الطويل بأسماء مختلفة ليس الاستبداد إلا واحداً منها. ولعل

مفهوم الطغيان من أقدم المفاهيم التي اختلطت بمفهوم الاستبداد، وقد ظل مفهوم الطغيان هو السائد في الفكر السياسي الغربي حتى جاء مونتسكيو وبرز مفهوم الاستبداد، وفي العصر الحديث أُستخدم مفهوم الدكتاتورية ليدل "على حالة سياسية معينة، تصبح فيها جميع السلطات بيد شخص واحد، يمارسها حسب مشيئته"، ومن المفاهيم الأخرى التي تفيد معنى الاستبداد مفهوم الشمولية، وهو يتفق مع المفاهيم السابقة في سيطرة فرد أو مجموعة أفراد على الحكم، ويختلف عنها في أنه يسعى إلى صهر أفراد المجتمع في بودقة أيديولوجية واحدة^(٤).

أما في الأصول اليونانية فلم يكن اصطلاح despotism ويعني عسف، سوء استعمال السلطة^(٥)، ليتضمن حتماً معاني الظلم والتفرد بالرأي فحسب، بل كانت كلمة المستبد تعني سيّد البيت أو رئيس الجماعة، والحاكم يبرر كل تصرفاته بأبويته للمواطنين بما فيها كل أنواع العقاب^(٦). وأطلق أباطرة بيزنطة هذا الاسم على من كانوا يولّونهم من أبنائهم وأصهارهم حكّاماً لمقاطعات الامبراطورية. ويعزى في هذا الصدد إلى أليكسيوس الثالث أنجلوس البيزنطي الذي حكم للفترة ١١٩٥ - ١٢٠٥م، إدخال هذا اللقب في مفردات تسلسل السلطة، وإضفاء رتبة عليه تأتي مباشرة بعد رتبة الامبراطور نفسه. ثم تطور مصطلح الاستبداد فلازمته صفة التعسف والافتقار إلى الشرعية فأصبح يشير إلى نظام لا يستند إلى تقليد متبع أو أعراف وراثية، أو دستور مبرم، ويميل القائمون عليه إلى الظلم والتحلل من القيود. وهذا ما حدا بأرسطو أن ينعته بأنه أسوأ أنظمة الحكم وأكثرها فساداً يدور فيه اهتمام الحاكم حول تأمين رفايته الشخصية من دون المصلحة العامة^(٧). ويستعمل مصطلح الاستبدادية لوصف درجة تسلط الحاكم، فإذا كان الحاكم لا يلتزم بقانون، وإنما قوله وفعله هما بمثابة القانون فهو نظام حكم استبدادي. أما إذا كان هناك قانون يلتزم به الحاكم ولكنه يحتكر سلطة التعديل والتغيير في القانون فهو أذن حكم مطلق^(٨).

وعندما نصف الاستبداد بـ "السياسي"، فإننا نعني به الانفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسية من قبل فرد أو مجموعة أفراد دون بقية المواطنين. ويكتسب الاستبداد معناه

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

السيئ في النفس ليس بوصفه الانفراد فحسب بل أن جذر الكلمة لا يفيد أي معنى سلبي أو غير سلبي، بل يستفاده من كونه اغتصاباً^(٩) واحتكاراً لحق مشترك مع آخرين. فالاستبداد السياسي يفترض ابتداء وجود علاقة بين طرفين متساوين في الحقوق والواجبات العامة، ينفرد أحدهما (بالحقوق المشتركة= إدارة شؤون المجتمع السياسي) دون الآخر. فهو فعل يقوم على الاستحواذ والاستيلاء والسيطرة على امره حق مشترك مع الغير، فالمستبد يستولي على "الشيء" فتكون السمة الجوهرية في الاستبداد هي "الانفراد دون وجه حق"^(١٠). ((... وان كثيراً من الخطاء ليبيغي بعضهم على بعض إلا الذين امنو وعملوا الصالحات وقليل ما هم...))^(١١).

الاستبداد في الأنظمة العربية

يمر عالمنا العربي في الوقت الحاضر بأزمات خطيرة حالت دون وصوله إلى تحقيق الحد الأدنى من تطلعاته في التنمية والوحدة والحرية، وأدت بالتالي إلى الفشل في الارتقاء إلى مستوى الحياة اللائقة أسوة بباقي شعوب وحضارات العالم. ويعود السبب الرئيس في هذا الفشل والتخلف إلى تعرض الشعب العربي، على مدار معظم تاريخه السياسي الطويل، إلى ممارسات أنظمة شمولية مستبدة وصلت إلى الحكم بقوة السلاح و المال، وتسلطت على الشعب بدون وجه شرعي، وثبتت طغيانها ووجودها بالعنف والقمع. إن ركود الحالة العربية، والهزائم السياسية والعسكرية المتتالية، ما هو إلا نتيجة "طبيعية" و"منطقية" لممارسات تلك الأنظمة المستبدة وللقمع الشديد الذي مورس ضد تلك الشعوب ولاسيما ضد نخبه المثقفة لأنها المتصدي الاول لها. ولعل من اخطر نتائج حكم هذه الأنظمة المستبدة والقمعية أن تحول الشعب العربي إلى شعب مثقل بهومومه السياسية والمعيشية ومخاوفه الأمنية اليومية. إذ أن الشعوب في ظل مثل هذه الأنظمة لن تكون قادرة على مواجهة مشاكلها التنموية داخلياً فضلاً عن الهيمنة الاستعمارية والذي تمثل التحدي الخارجي. فالنظم الاستبدادية تحجم في شعوبها إرادة التفكير والتطوير والإبداع وتخلق مجتمعاً متأزماً. فأسير الاستبداد كما يقول الكواكبي "يعيش خاملاً فاسداً ضائعاً

القصد، حائرا لا يدري كيف يميز (١٢) ساعاته وأوقاته" (١٣). وإن إشكالية الاستبداد بالرأي وعدم القدرة على تقبل الرأي الآخر والتشردم الفكري المؤدي إلى الخلاف والاختلاف أصبحت صورة مألوفة في المجتمع العربي المعاصر، إذ غدت إشكالية واقعية معاصرة وعقبة حقيقية على طريق تحقيق وحدة شاملة للأمة في ظل حرية الرأي والتعبير عنه (١٤).

ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي بدأ هاجس الديمقراطية يمثل الإشكال الأساسي الضاغط على وعي النخبة المثقفة العربية التي أدركت تأخر العالم العربي وتخلفه السياسي والاجتماعي إزاء المد الديمقراطي الآخذ في الاتساع في اكثر دول العالم، حتى تلك التي عدت دائما في عداد الدول الخاضعة لأنظمة فردية وديكتاتورية. ففي موازاة عالم يتجه نحو الحرية حيث اجتاحت موجة الديمقراطية أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية على الرغم من ديكتاتورية انظمتها، فضلاً عن آسيا وماتحويه من تنوع اثني وديني وثقافي، وكذلك افريقيا التي تتهم أنظمتها بانها لاتزال بدائية وتقليدية، ظل الاستبداد والتسلط وانتهاكات حقوق الانسان سمة بارزة من سمات الأنظمة العربية على الرغم من اختلاف اشكالها ومسمياتها، وبالتالي بقيت مقاومة لأي تحول ديمقراطي حداثي على الرغم من إقبال العرب الشديد على السلع والتقنيات الحديثة. فهل ثمة استعصاء في المجتمع والثقافة العربيين على التحول الديمقراطي؟ وهل هناك عمل دائم على إعاقته وإجهاضه؟ هذا السؤال التاريخي المتجدد الذي لا يزال من دون إجابة حاسمة منذ مطلع النهضة العربية. إذ قدم عبد الرحمن الكواكبي في كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) (١٩٠٢) محاولة رائدة في دراسة الاستبداد وتشخيصه: اسبابه، أعراضه، طبائعه، تأثيره على الدين والعلم والمال والمجد والأخلاق والتربية والعمران، ومن هم أعوانه، وكيف يمكن التخلص منه، وماذا ينبغي استبداله؟ الا ان موضوع الاستبداد لم يلبث ان تراجع الى مرتبة ثانوية من اهتمامات المثقفين العرب لتتقدم مسائل الاستقلال الوطني والوحدة القومية والتنمية الاقتصادية. مما يعطي كتاب الكواكبي اهمية راهنة حتى بعد مرور اكثر من قرن على صدوره، لان الاسئلة التي طرحها لا تزال متجددة، بل ربما هي الآن اكثر إلحاحا. في هذا الاطار بالذات فان الاسئلة التي طرحها الكواكبي من اجل التصدي للاستبداد المتجدد الجاثم فوق الصدور ومن اجل فهم مشترك لجذوره ومصادره

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

ومسوغاته وسبل تفكيكه وتعطيل آليات اعاده انتاجه في الحياة السياسية في الدول العربية^(١٥).

فالاستبداد يتخذ اوجها متعددة، منها الاسراف في استخدام القوة، وسيطرة الفرد التامة على الحكم من اجل تحقيق المصلحة الخاصة للحاكم وبطانته، الدولة البوليسية التي تكون فيها السيادة للحاكم وليس للقانون، الحالة التسلطية المتمثلة في امتداد قوة الدولة الحديثة واختراقها الشديد للمجتمع المدني واحتكارها لمصادر القوة والفعل والسلطة^(١٦).

أن الافكار المعادية للديمقراطية تأسس للاستبداد الحداثي^(١٧) المتمثل بالدولة التسلطية العربية المعاصرة، او الدولة الأموقراطية^(١٨) بتعبير حيدر ابراهيم علي، التي أخذت طريقها الى العالم العربي منذ اواسط القرن الماضي، فسقطت سوريا ومصر والسودان والجزائر في قبضة العسكر، بينما ظلت بقية الدول العربية تحت ملكيات او مشيخات وراثية استبدادية. وانقسم العالم العربي بين استبداد مدني وآخر يجدد ذلك الاستبداد التاريخي نفسه عن طريق قوى اجتماعية حديثة^(١٩).

عملت الدولة التسلطية على تغييب الديمقراطية والأحزاب والبرلمانية وحرية الصحافة وحيريات التنظيم والتعبير والحركة، وابتكرت كل وسائل القمع والتخويف والتهميش والترهيب والترغيب من أجل البقاء في السلطة. فاستصدرت لذلك قوانين الطوارئ والأوامر الدستورية المؤقتة، واحتكرت العنف الشرعي (ارهاب الدولة) وغير الشرعي، وقدمت الأمن على الصحة والتعليم، واضعة ميزانيات الأمن فوق المراقبة والمساءلة والمحاسبة. واستخدم وسائل الاعلام في تزييف الحقائق وتزويرها، فصور الحاكم بالمنقذ، والأب، ومحقق الاستقلال، والفرصة التي لا تعوض، وساد التماهي بينه وبين الدولة والشعب والوطن. ففي ظل الاستبداد (الحداثي) فرضت القيود على تكوين الجمعيات، حتى تلك المدنية، وانتهكت حقوق الانسان وتعرض المواطن للتعذيب والمعاملة المهينة، ويرى البعض ان البلدان العربية اتسمت بمستوى متدن من الحرية بالمقارنة مع دول افريقيا وآسيا غير العربية، بل مع دول العالم قاطبة^(٢٠).

أما محصلة ذلك كله فهي على المستوى السياسي تداعي شرعية الحكم وترهل النخب السياسية الحاكمة، وغياب تداول السلطة وافتقاد الدينامية السياسية الضرورية للتقدم والتطور. وعلى المستوى الاقتصادي، تخلفت التنمية وشاعت ظاهرة الفساد واتسع نطاق (الدخول الخفية) الناجمة عنه، مما جعل العمل الشريف يفقد قيمته وضياع هيبة القانون واحترامه. وعلى المستوى الاجتماعي اتسعت الفجوة وتعمقت بين القلة من الاثرياء المقربين وبين الاكثريّة الساحقة من الفقراء المهمشين المبعدين عن مراكز القرار والمشاركة. اما على المستوى الاخلاقي فغالبا ما اقترن الاستبداد بظاهرة الامراض الاجتماعية كالرشوة والمحسوبية والمضاربة والاختلاس وإهدار الاموال العامة. وإزاء ذلك كله فإن السمة الوحيدة الباقية للمجتمع العربي هي انه مجتمع يفقد تدريجيا السيطرة على شروط بقائه واستمراره، وعدم مواكبة متغيرات الحياة بسبب عدم تجديد الرؤية السياسية والاجتماعية، ومن ثم ضحالة الأداء الاجتماعي وإضاعة فرص التغيير الايجابي واختناق روح الاستنارة والنهضة والاصلاح والتحديث^(٢١).

تعد الدولة العربية في صورتها الراهنة منتوج الإرث الإمبريالي سواء أكان ذلك من جهة جغرافيتها السياسية وخطوط حدودها، أم من جهة آلية إدارتها للحكم ونمط علاقتها بمواطنيها، فدولة "الاستقلال" العربية لم تترث عن إدارات الحماية الأجنبية الهياكل والمؤسسات فحسب بل ورثت عنها أسلوب إدارة الحكم ونمط العلاقة بالمحكومين. فقد حافظت على نفس القوالب والأجهزة التي ورثتها من الحقبة الاستعمارية، كما حافظت على ذات العلاقة بالمجتمع، وهي في مجملها علاقة انفصالية وعمودية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته بصورة فوقية^(٢٢). غير ان فشل النخبة (الثورية) في تحقيق وعودها والوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية جعل دولة الثورة تدخل أزمة سياسية واقتصادية تضطرها امام المطالب الشعبية اللجوء إلى أسلوب القمع فتظهر نخب جديدة تطالب بالديمقراطية وهي نخب في جزء منها سليلة النخب القديمة التي تمت الإطاحة بها أو تم تهميشها. وهكذا تنهك النخبة العربية في الحفاظ على السلطة والصراع حولها وتدفع بها محدوديتها وضيق افقها ومصالحها نحو الخصومة الدائمة والتنافس على كسب الأتباع كما ان فقدانها للشرعية يجعلها في مواجهة مع القوى السياسية الاخرى فهي لا

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

تصل الى السلطة لكونها نخبة المجتمع إنما تصل إليها بالوراثة أو الانقلابات العسكرية اذ تسعى حين ذلك لشرعنة وجودها معتمدة على الجيش والأمن للبقاء في السلطة^(٢٣). وفي السبعينيات من القرن الماضي كتب الأمريكي مايكل هدسون (michael.c.Hudson) قائلاً "الشرعية السياسية هي مشكلة الحكم المركزية في العالم العربي المعاصر ففقدانه يفسر إلى حد كبير الطبيعة المتقلبة للسياسة العربية والطابع التسلطي المترجح لكل السلطات العربية الراهنة، وعلى السياسيين العرب بالتالي أن يتحركوا في بيئة سياسية شرعية الحكام والأنظمة والمؤسسات فيها متقطعة وفي افضل الحالات نادرة..."^(٢٤). كان ذلك في السبعينيات من القرن الماضي ويبقى اكثر انطباقاً على الدولة العربية المعاصرة في الوقت الحالي، ذلك ان أحد أهم أسباب أزمة هذه الدولة يتعلق بأزمة الشرعية التي عانت منها منذ ولادتها فإذا كانت دول عربية مثل مصر والمغرب وتونس واليمن وعمان قد شهدت تجربة الدولة قبل الحديثة premodern state على نحو ما تجسد في "الدولة النهريّة المركزية" أو "الدولة المخزنية" قبل مرحلة الهيمنة الأوروبية فإن أغلبية الدول العربية قد شهدت ميلاد مؤسسة الدولة لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى (العراق - سوريا - لبنان - الأردن - السعودية) أو بعد الحرب العالمية الثانية (ليبيا - السودان - موريتانيا - الصومال - الجزائر - دول الخليج...) الأمر الذي نتج عنه شرعية مهزوزة على الرغم من أن الشرعية التاريخية لهذه الدول عند المجموعات غير المندمجة سياسياً في الحياة العامة لهذه الدول، فضلاً عن ان الدولة في هذه البلدان أصبحت حقيقة واقعة بغض النظر عن رضی مواطنيها أو عدم رضاهم. وإذا كان الباحثون في مصادر الشرعية يرجعون إلى ماكس فيبر max weber الذي يعد مصادرها في التقاليد، العقلانية - القانونية، القيادة الملهمة^(٢٥) (الكارزمية)، ويضيف آخرون مصدراً رابعاً للشرعية هو شرعية الإنجاز التي تقوم على الأعمال التي أقدم عليها الحكم بصرف النظر عن مدى شرعية وجوده في السلطة أو مدى تمثيله للمواطنين^(٢٦) فان كل هذه المصادر إذا ما قارناها بواقع الدولة العربية المعاصرة نجد أنها إما غائبة أصلاً (العقلانية - القانونية) أو أن ما وجد منها في فترات سابقة قد تآكل (التقاليد، الزعامة الكارزمية، الإنجاز).

ولعله من المناسب ان نذكر في هذا الصدد ونحن نتناول ظاهرة الاستبداد السياسي العربي وعلاقة ذلك بالارث الإمبريالي، أن نعود إلى واحد من أهم مؤلفات الباحثة الألمانية حنه أرنت (Hannah Arendt) المعنون بأصول الشمولية، ولكن مع التنبيه إلى أن أغراض البحث تقتضي عملية تعديل وتصويب للسياق التحليلي للكاتبة الألمانية، فهي قد تناولت موضوع الإمبريالية من زاوية تأثيراته ومضاعفاته السلبية على "المراكز الأوروبية" بدرجة أولى، في حين أن ما يهمنا أساسا يتعلق بتأثيرات هذا المشروع التوسعي لا على صانعيه ومصدره بل على ضحاياه في المستعمرات التي كان عالمنا العربي جزءاً منها.

بما أن الحالة الإمبريالية على ما تذكر أرنت قائمة في جوهرها على مبدأ مراكمة التوسع وتعظيم الربح فإنها لم تكن معنية بتصدير المؤسسات السياسية المدنية إلى عالم ما وراء البحار بقدر ما كانت معنية بإخضاع السكان المحليين وبسط اليد على الثروات العامة، فغاية الإمبريالية كما تقول أرنت "الاستيعاب لا الإدماج وفرض الخضوع لا تحقيق العدل"، وهذا ما يجعل منها ظاهرة استبدادية تعسفية بامتياز. وبشيء من التحديد المنهجي يمكن القول: إن أهم ملامح المشروع الإمبريالي على نحو ما كشفت شخصه الكاتبة الألمانية تتمثل في الأبعاد الآتية:

١. تصدير أجهزة السلطة السياسية أي مؤسسات الإكراه والإخضاع دون المؤسسات السياسية المدنية، وهذا يعني إعطاء الأولوية القصوى لتصدير أجهزة العنف وعلى رأسها جهازا الجيش والأمن على حساب المؤسسات المدنية والقوانين المنظمة والضابطة للمجتمع. وبذلك أضحى العنف المنظم في أجواء التوسع الإمبريالي حالة راسخة في إدارة الشأن السياسي. ويتأسس على ما سبق بيانه انفصال وتباعد متزايد بين ما أسمته بالأدوات السياسية (political means) والمؤسسات السياسية (political institutions)، فالأدوات السياسية التي كانت مترابطة مع المؤسسات السياسية (مثل البرلمان ومؤسسات الرقابة الدستورية القضائية المستقلة) في المراكز الإمبريالية انقطعت عنها لاحقا في مواطن التمدد الإمبريالي ومن ثم أصبحت أدوات

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

العنف طليقة اليد في إدارة شؤون المستعمرات دون أي وجه من وجوه الرقابة والضبط.

٢. تتأسس الإمبريالية من وجهة نظر الكاتبة الألمانية على دعامين أساسيين: **الاولى:** الأيدولوجية العنصرية التي أضفت المشروعية على سيطرة القلة الإمبريالية على الكثرة من شعوب المستعمرات... **الثانية:** إكراهية قوامها مثلث الجيش والشرطة و الجهاز البيروقراطي. وهنا لابد من الاشارة إلى كون البيروقراطية عند الكاتبة الألمانية تعد واحدة من أهم أدوات إدارة لعبة التوسع الإمبريالي، فهي سلطة تعسفية خاضعة لرهانات وتوجيه إداري العنف الذين يتوارون خلف الجهاز البيروقراطي بإصدار المراسيم والأوامر السرية بغاية السيطرة على الأهالي وإخضاعهم لا لتنظيم شؤونهم ومعاشرهم^(٢٧). أي أن البيروقراطية كما تفهمها أرنت سلطة تعسفية وليست مجالاً يجسد العقلانية مثلما ذهب إلى ذلك ماكس فيبر. والمتأمل اليوم في مجريات الأحداث في العراق وكيف تدار شؤون الحكم في هذا البلد عن طريق لعبة المراسيم والقرارات الفوقية سواء في حقبة الحاكم المدني بريمر أو خلفائه الجدد المنتدبون أميركيا يدرك مدى صحة وانسجام التحليل الذي كشفت الكاتبة الألمانية عن بعض معالمه.

وعلى أهمية التشخيص العميق الذي قدمته أرنت فإنه يبدو : أن كوارث المشروع الإمبريالي ليست قاصرة على امتناعه عن جلب مؤسسات الضبط والتنظيم السياسي للشعوب المستعمرة توازياً مع تمدد جيوشه وآلياته العسكرية؛ بل ما هو أشد خطورة من كل ذلك تفكيك المؤسسات والروابط الأهلية التي كانت تنظم الحياة السياسية والاجتماعية لهذه الشعوب، فمن المغالطة التاريخية تصور الشعوب التي خضعت للاحتلال الأجنبي وكأنها حالة بهيمية سائبة وفاقدة لمقومات التواصل والانتظام المدني فهي لم تعرف من معاني التمدن، إلا ما لامسها من تأثيرات المحتلين.

فالمشروع الإمبريالي لم يمتد بين شعوب فاقدة للتاريخ والحضارة ؛ بل على العكس من ذلك اكتسحت الجيوش الغربية شعوبا بعضها كان أكثر تمدنا وتحضرا من حملة المشروع الإمبريالي أنفسهم، وهذه الظاهرة تصح بالضبط على المراكز الكبرى في

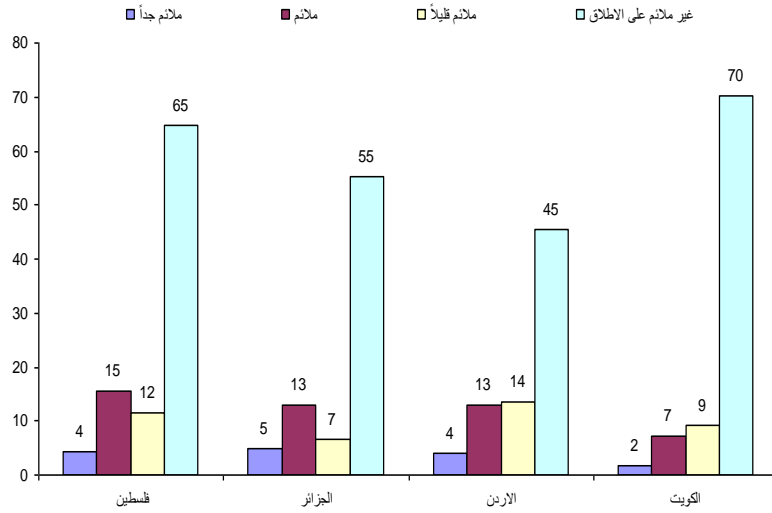
منطقتنا العربية التي تعاقبت عليها موجات متتالية من التمدن والتحضر أكسبتها آليات وخبرات تاريخية واسعة في إدارة الشأن السياسي والحياة المدنية العامة، وبغض النظر عن القراءات الاستشراقية التي ترى أن التاريخ الفعلي لهذه المنطقة بدأ مع فوهات مدافع نابليون بونابرت على مصر ومنطقة الشرق. أما قبل ذلك فلا يوجد غير الجمود والظلام الدامس، فانتقال مراكز الثقل من إسطنبول والقاهرة وبغداد ودمشق مثلاً إلى العواصم الأوروبية الكبرى أمثال باريس ولندن وفيينا لا يعني أن الشمال المتوسطي قد أصبح أكثر تمدناً وتحضراً بل كل ما هنالك أصبح أكثر قوة وأنجح تسليحاً ومن ثم أقدر على السيطرة والاستحواذ على مناطق النفوذ والوفرة وليس أكثر من ذلك. هذه الآلية الراسخة في نمط الحكم الإمبريالي على النحو الذي كشفت الكاتبة الألمانية عن ملامحه العامة لم يشهد تغييراً يذكر بعد رحيل الجيوش الأجنبية وحلول الحكومات المحلية محلها، فالاستقلال لم يزد في حقيقة الأمر عن استبدال الإداريين الأجانب بنظرائهم المحليين. ولكن جوهر العلاقة بين نخبة الحكم المحيط الشعبي وبنية الدولة بقيت هي نفسها تقريباً^(٢٨).

وتشير دراسة لاستطلاعات الرأي (الشكل رقم ١) التي جرت مؤخراً إلى أن الرأي العام في كل من فلسطين والكويت والجزائر والأردن يميل إلى رفض الاستبداد السياسي ممثلاً بنظام حكم تتولى فيه سلطة قوية اتخاذ القرارات دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة السياسية. إذ عبر ٧٠% من الكويتيين عن هذا الموقف، مقارنة بـ ٦٥% من الفلسطينيين، و ٥٥% من الجزائريين و ٤٥% من الأردنيين. وإذا ما أضفنا نسبة الذين قالوا أن الاستبداد السياسي ملائم قليلاً إلى نسبة الذين قالوا بأنه غير ملائم إطلاقاً، نجد أن الأغلبية من العرب في هذه البلدان ترفض الاستبداد السياسي بدرجات متفاوتة. وبالنظر إلى نسب المستجيبين في هذه المجتمعات الذين يرون أن الاستبداد السياسي ملائم جداً لحكم البلد، نجد أن هذا الموقف ينحصر في ٤% من الفلسطينيين، و ٥% من الجزائريين، و ٤% من الأردنيين، و ٢% من الكويتيين. وإن دلت هذه النسب على شيء، فهي تدل على أن نسبة المؤيدين لحكم الاستبداد تنحصر في نسبة ضئيلة وهامشية من المجتمع. ويشير التحليل المفصل لمن يتبنى هذا الرأي إلى أنهم متعددو الخلفيات أي أنه لا يوجد نمط تعليمي محدد يميزهم عن بقية أفراد المجتمع. ولكن لا بد من أن نتحقق

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

من الجذور الاجتماعية للاستبداد السياسي. وتترك هذه النتائج الكثير من الأسئلة التي تبحث عن إجابات نظراً لأهمية هذه الجزئية للحوار الدائر حول مستقبل الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي^(٢٩).



(الشكل رقم ١)

في ظل استمرار الاستبداد منذ قرن من الزمن، لم يبدأ المشروع النهضوي وظلت الخطابات الشعبية المشبعة بقيم التخلف مهيمنة واستمرت ببقاء الدولة الوطنية القائمة على العسكر ومنطق القبيلة التي كان من المنطق التاريخي أن تبقى مرحلة زمنية تمثل حاجة تاريخية ثم تزول، ولكنها للأسف استمرت فخلقت الدولة الهجينة وتآكلت من الداخل وأفرزت نقائضها، نقائض تفكر بنفس الآليات، فبقيت المرجعيات والمحددات التاريخية والعشائرية هي الحاضرة دوماً والاحتكام إلى المقدس في حالات التنازع والقتال^(٣٠).

هناك أنظمة عربية ذات طبيعة معقدة قد تتداخل فيها مراحل مواصفات سلطوية في وقت واحد ويلغى فيها التمييز، لعدم وجود أحزاب أو تنظيمات واضحة، هي مجموعات

تشكل عسبا أو قبائل تتنازع حول المال والاستحواذ على مصادر القرار، ومن ثم فهي ذات سلوك مدمر، ولعل الجزائر خير مثال على ذلك، التي يفاخر مسؤولوها وبعض منقفيها العوام بالديمقراطية وأنها دولة المؤسسات. فضلاً عن ما يتحدث الكثيرون عنه من تسلط الجيش وعصابات المافيا على الحكم، هناك عوامل أخرى يمكن ذكرها ووصفها وهي ضرورية في فهم طبيعة التسلط في النظام الجزائري الذي قد يكون مرتبطاً أحياناً بطبيعة الحاكم أو الجماعة الحاكمة، وإذا أردنا مقارنة فهم طبيعة الحاكم - على الرغم من التباين والتمايز أحياناً- يمكن ذكر العوامل الثلاثة الآتية التي تشكل طابع الهيمنة الفردية وتخلق المحاكاة حتى عند المسؤولين على مستويات أخرى في السلطة وهي :

١. **المديونية التاريخية** : يتميز بها الحاكم، وهي شعور واقتناع متوارث عند جيل معين ومجموعة معينة ترى ان البلد والشعب مدينان لهم بكونهم قد قادوا بلادهم الى الاستقلال، وبالتالي فان انتخاب الشعب لهم وقبولهم والرضا بهم والهتاف بحياتهم هو رد لهذا الدين والشعور بالمديونية التاريخية، اي ان الاخر يؤدي ديناً في علاقته بالحاكم.
٢. **المزاجية المتقلبة** : قد يقع التعارض والتناقض في موقف هذا الحاكم او ذاك على اعتبار مصلحة أو ستراتيجي وتكتيكي في مقارعة خصومه والانتصار عليهم، ولكنه قد يعود الى طبيعة مزاجية متقلبة، فيبيت على حال ويصبح على حال اخرى، وبالتأكيد ان الشعور بالمديونية التاريخية له حضوره في طبيعة هذه المزاجية المتقلبة.
٣. **الوهم بالمهدوية** : تستعمل المهدوية هنا كحالة نفسية يشعر بها الحاكم او يعتقد بها مناصروه، وليس باعتبارها مذهب ومعتقد، فلها سياقها التاريخي والثقافي ولكنها حالة مركبة قد تنهل من المتوارث الديني والعقائدي لفكرة المهدي المنتظر^(٣١).

اسباب الاستبداد في الانظمة العربية

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

توجد عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية واخرى فكرية وتاريخية أثرت في وجود الاستبداد في المنطقة العربية، فضلاً عن البيئة الطبيعية وطريقة استجابة الشعب لهذه البيئة فيما يتعلق بالبحث عن طريقة لإدارة شؤون الناس الموجودين في هذه البقعة الجغرافية. فثمة من يحيلها الى الموروث الثقافي في الوعي القومي، ودوره في خلق المجتمع الأبوي وسماته الخاصة، حيث يرجع الاستبداد من هذه الزاوية الى ينابيع ثقافتنا المعاصرة التي تجعل جماهيرنا مهياً لقبول الاستبداد والتواطؤ في التعايش معه. وثمة من يرى ان المشكلة في العقل الاسلامي الذي يتخوف من الفتنة ويفضل عليها السكوت على استبداد السلطان الجائر، و لم يأت النص القرآني مؤيداً للاستبداد، و ان الاسلامية مؤسسة على دعم أصول الحرية. وثمة من يرى في الفقر والحرمان الاجتماعي وفقدان الفرص الاقتصادية وارتفاع نسبة الفقراء العرب الى ثلث السكان وبلوغ معدل البطالة العربية ال ٢٠ %، عوامل اساسية في بقاء شرائح واسعة من المجتمع العربي مغيب ومبعد عن الحياة السياسية ومهياً بالتالي للنظام الاستبدادي.

لكن الوجه القائم للاستبداد على الساحة العربية ليس قدراً لا يمكن تجاوزه، بل ان أسسه قابلة للتفكيك، بالضغط على الأنظمة العربية وانخراط كل القوى الاجتماعية في العمل السياسي، وضمان التواصل بين النخب والجماهير، ودعم سبل الحوار والتواصل بين افكار العلمانيين ومناهج الاسلاميين^(٣٢). ان الثقافة السياسية لاي مجتمع هي بمثابة خريطة ذهنية تحدد صورة الفرد كفاعل سياسي مقارنة بغيره من الفاعلين، كما تحدد صورة العلاقة بينهما ونوعية الافعال وردود الافعال الواردة من جانبهم. فان خيار السلطة المستبدة في المملكة العربية السعودية يصبح خياراً مرجحاً عندما يفشل المجتمع في ايجاد نظام عمل جماعي لإدارة شؤونه العامة، والعوامل التي رجحت هذا الخيار في الحقبة التاريخية التي شهدت قيام الدولة هي:^(٣٣) ذهنية الخضوع وهي المستخلصات العامة التي تمثل مرجعية للتفكير الفردي والعقل الجمعي على السواء. فالصورة التي يستذكرها الناس عن علاقة المجتمع بالدولة في معظم العصور الاسلامية هي صورة الفرد الحاكم ورعية طائفة^(٣٤)، والتفكك اذ تتألف المملكة العربية السعودية من اقاليم متعددة وتختلف في نمط المعيشة والمستوى الاقتصادي على الرغم من انتماء جميع سكان المملكة الى الاطار

العربي الاسلامي، ولكل اقليم تاثر بتجربة تاريخية مختلفة، واعطى لكل منها شخصيتها ذات الالتماز والنمو المختلف، فضلاً عن ان التفكك استمد مبرراته من نمط الانتاج السائد في مختلف الاقاليم^(٣٥). والطرفية لاسباب تاريخية وموضوعية فالسياسة تنتشط في المركز وتغيب نسبياً في الاطراف، وتواجدها في الاطراف محصوراً في الامن، ووجود الدولة كهيئة سياسية في العواصم^(٣٦).

يسود الاستبداد مع تعييب الوعي بين الجماهير، وهذا يتم بطريقة مقصودة بدعم من قوى اجتماعية ذات مصلحة في استمرار قمع واستغلال الجماهير، فالكواكبي يرى أنه إلى جانب علماء الدين المزيفين يمكن أن ينشئ الأوصياء أو الأثرياء استبداداً معتمدين على جهل الناس وتهاونهم في الدين ورضوخهم للاستغلال وانحلال الروابط التي تعينهم على المطالبة بحقوقهم، فالأوصياء يعتمدون على حسبهم ونسبهم ويعتمدون "على سمعة أصالتهم وكثرة أفرادها في فرض السيادة على الآخرين"، دون حاجة إلى استخدام الدين. يساعدهم في إنشاء الاستبداد أصحاب المال الذين يشاركون في السلطة باعتبار "أن المال لا يجتمع في أيديهم إلا بأنواع الغلبة والخداع، وقمة الغلبة هي الاستعانة بالجند الرسميين، كما أن منتهى الخداع هو التلاعب بالقوانين لصالح الأثرياء" هذه الفئة أسماها رجال تلك الفترة "بطانة السلطان" وحملوها كثيراً من مسؤوليات انتشار مظاهر الاستبداد^(٣٧).

كانت الديمقراطية تعني التحرر من السيطرة الأجنبية لا الحكم الاستبدادي، وبعد الاستقلال لم تكن المجتمعات العربية مهياًة للديمقراطية شكلاً ومضموناً، ففكرة الأحزاب - مثلاً لم تكن دائماً إيجابية، إذ واجهت الديمقراطية صعوبة في ازدهارها "... في بنية اجتماعية معقدة تمزقها منافسات عمودية (القبائل مقابل سكان المدن) ومنافسات أفقية (الأغنياء مقابل الفقراء) وتخلو من طبقة متوسطة ذات شأن" ومن الواضح أن غياب الطبقة الوسطى القوية كان من أهم أسباب فشل التجارب الديمقراطية. وقد خضعت سوريا للحكم العسكري في عام ١٩٤٩، وكذلك مصر قد خضعت للحكم العسكري في عام ١٩٥٢، أما في السودان انقلب العسكر عام ١٩٥٨ على الديمقراطية بعد مضي عامين

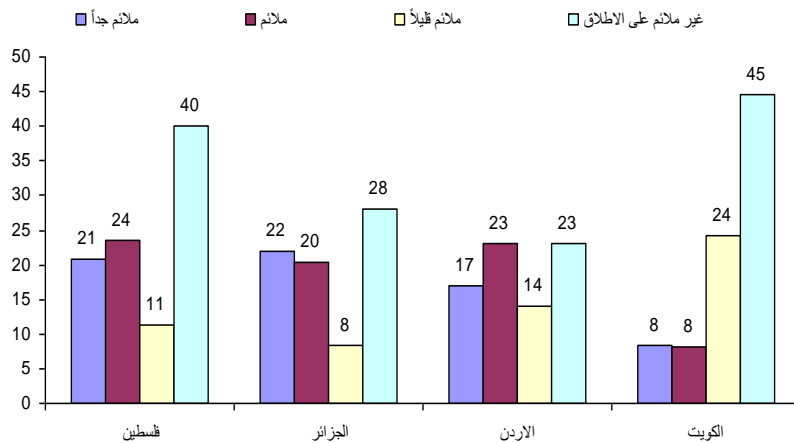
ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

فقط على الاستقلال، وحدث نفس الشيء في الجزائر بعد ثلاث سنوات من الاستقلال عام ١٩٦٥ كانت البلاد في قبضة ضباط جبهة التحرير الجزائرية. وتوالى الانقلابات العسكرية بينما ظلت بقية الدول العربية تحت ملكيات وراثية استبدادية أو مشيخات، المهم أن العالم العربي انقسم بعدالة بين الاستبداد المدني والآخر العسكري^(٣٨).

ومن المقولات التي تلقى رواجاً كبيراً في الخطاب العربي المعاصر حول الديمقراطية مقولة أن الاستبداد السياسي له جذور ومبررات دينية. ربما يجد هذا النوع من الخطاب ما يؤيده من أدلة مستقاة من استطلاعات الرأي العام. ولكن في الوقت نفسه نجد أدلة تخالفه أو حتى ترفضه. وبالنظر إلى الشكل رقم (٢) أدناه نجد أن نسبة الذين يرون أن "نظاماً محكوماً بالشريعة الإسلامية بدون وجود أحزاب سياسية أو انتخابات برلمانية" نظاماً غير ملائماً على الإطلاق لحكم البلد أعلى نسبة بين الخيارات المطروحة على المستجيبين. وإذا ما أضفنا إلى هذه النسبة نسبة من يرون أن هذا النوع من الأنظمة السياسية ملائم قليلاً لحكم البلد نجد أن الأغلبية في كل من الكويت وفلسطين لا تحبذ هذا النظام السياسي. بينما نجد في الأردن والجزائر أن الانقسام يكاد يكون متقارباً.

الشكل رقم (٢) يوضح مدى ملائمة نظام محكوم بالشريعة الإسلامية بدون وجود أحزاب سياسية أو انتخابات برلمانية



(الشكل رقم ٢)

تقدم هذه الأدلة العلمية مؤشرات جدية على اتجاه الأسئلة الكبيرة التي لا بد من التعامل معها في صياغة أنظمة الحكم المنشودة في عملية تقييد الاستبداد ودمقرطة السياسة في البلدان العربية. ولعل ابرز هذه الاتجاهات هو أنه على الرغم من أهمية الدين بالنسبة للعرب، إلا أنهم يرون فاصلاً واضحاً المعالم بين الديني والسياسي في المجالين العام والخاص. فالدين مهم على الصعيد الشخصي الخاص ولكنه ليس بذات الأهمية على الصعيد العام. وهذا يعطي الفرصة لرسم معالم الأنظمة السياسية المرغوبة. فهي أنظمة، كما يراها الرأي العام العربي، سياسية مدنية وغير دينية ولكنها مطعمة بنكهة دينية تتعامل مع الخاص الشخصي وليس العام السياسي. ولا بد من الإشارة الى ان هذا الموضوع بحاجة للكثير من التحقيق العلمي الرصين للوصول الى خلاصات مدعمة علمياً^(٣٩).

تحول الاستبداد التقليدي في الانظمة العربية الى استبداد تنافسي

بدأت العديد من الانظمة السياسية العربية بادخال تعديلات شكلية لا تحدث تغييراً من حقيقة بنية الاستبداد السياسي الواضح في نظم الحكم، وهو ما جعل فهمي هويدي يصفها بأنها "ديمقراطية سياحية" بمعنى أنها تغييرات شكلية لإرضاء الوفود الأجنبية التي تزور المنطقة العربية. أو ترغمها على اجراء اصلاحات لاضفاء شرعية على وجودها او لاحداث تغيير يهدفه الغرب كما حدث في تغيير المناهج الدراسية او الغاء امور مثلها.

وعلى هذا الأساس فإن الضغوط الدولية المنحسرة مع تشبث النظم الحاكمة بسيطرتها على الحكم مع الضعف الشديد من قوى المعارضة ستؤدي على أفضل التقديرات إلى انفتاح سياسي محدود يمكن أن يفضي إلى نوع من "الاستبداد التنافسي"^(٤٠) على النمط الروسي. وهو ما يعبر عنه الجدول التالي والذي يوضح جوانب المفارقة بين

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

- الاستبدادية التقليدية^(٤١) والاستبدادية التنافسية والديمقراطية الشكلية (الانتخابية) والديمقراطية الليبرالية. فالديمقراطية في الممارسة العملية تتضمن:
- ١ - إجراءات (procedures) لتأسيس الحكم على أساس انتخابات حرة نزيهة تنافسية ودورية على كل المناصب الحكومية التنفيذية والتشريعية.
 - ٢ - عمليات (processes) للضبط السياسي وضمان تعدد مراكز صنع القرار بما تعنيه من مساءلة برلمانية وشفافية إدارية وفعالية قضائية.
 - ٣ - ثم الحقوق والحريات السياسية وعلى رأسها حرية التعبير الفردي والجماعي وعبر كافة أجهزة الإعلام عن التوجهات السياسية للمواطنين.
 - ٤ - وإذا أضفنا إلى ذلك التزام النخب السياسية والبديلة (المعارضة) بمبادئ (principles) وقيم الديمقراطية واحترامها لنتائجها فإننا يمكن أن نفرق بين ثلاثة نظم على الأقل وهي الاستبدادية التقليدية، والاستبدادية التنافسية، والديمقراطية الليبرالية. وهو ما يوضحه الجدول التالي^(٤٢).

الالتزام بالديمقراطية	الحقوق السياسية	المشاركة السياسية	الانتخابات	
محدودة جداً	ضعيفة	غير متوفرة	مزورة	الاستبدادية التقليدية
محدودة	مشروطة	غير متوفرة	غير مهمة	الاستبدادية التنافسية
قوي	قوية	قوية	حرة	الديمقراطية الليبرالية

البدائل المتاحة أمام المجتمعات العربية

أن النخب الحاكمة في كثير من البلدان العربية اتجهت إلى تبني صيغة الاستبداد التنافسي كاستجابة للمطالب بالتغيير. فإذا كانت هناك مطالب جادة بالتغيير الديمقراطي فهناك ثلاثة احتمالات: إما استلهاها (وصولاً إلى تحول ديمقراطي ليبرالي) أو قمعها (استمرار الاستبداد التقليدي) أو استلهاها وقمعها في آن معا وهو ما يحدث في حالة الانفتاح السياسي المحدود الذي يؤدي إلى نوع من الاستبداد التنافسي التي

تعني زيادة طفيفة في القيم المجتمعية، بيد أنها تتبعه زيادة في القيم والممارسات القمعية. ومثال ذلك السماح بوجود أحزاب ثم التضييق عليها أمنياً أو السماح بإجراء انتخابات حرة غير نزيهة بمعنى أن يكون للناخب الحرية في اختيار من يشاء دون تزوير لإرادته لكن الدولة تتدخل في اختيار من لهم حق المنافسة الانتخابية، أو تعديل مواد دستورية من أجل استبعاد القوى التي يمكن أن تشكل منافسة حقيقية لصالح القوى التي لا تشكل أي ثقل انتخابي (تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري لعام ١٩٧٣ نموذجاً).

إن النظم الاستبدادية التنافسية تختلف عن الاستبدادية التقليدية في أن نظم الحكم لا تستطيع، لأسباب داخلية و/أو خارجية، أن تتخلص من المعارضة تماماً كما أنها لا تملك الالتزام الكافي بالقيم والمبادئ الديمقراطية بما يجعلها تقود بلدانها إلى الديمقراطية الليبرالية.

والاستبدادية التنافسية، بحكم التزامها الشكلي بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية، تعطي انطبعا غير حقيقي الديمقراطية لكنها ليست كذلك. وهي بهذا تضع نفسها في حالة توتر دائم بما قد يعجل بانهيارها لاحقاً إذا نجحت القوى المعارضة والمستقلة عن الحكومة أن تقدم شرعية بديلة^(٤٣).

تراجع الاستبداد العربي

حدثت تطورات في بعض الاصعدة في النظم العربية الحاكمة وتفاعلت لتحدث شروخاً قد تزداد اتساعاً بما ينال من بنية الاستبداد العربي واحداث تراجعاً واضحاً فيه. نعرضها على النحو الآتي:

١. **الاستخلاف بعد الوفاة:** بعد وفاة بعض القادة السياسيين، حل محلهم قيادات أكثر شباباً نسبياً. قد يكون لهذا التغيير والتجديد بعض الانعكاسات الإيجابية على مستقبل النظم السياسية العربية. ومن خلال دراسة مقارنة لبقاء عدد من الحكام العرب لفترة طويلة في السلطة (متوسطها ٢٣ عاماً) كانت نتائجها مركزية السلطة وتراجع دور

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

المؤسسات في مواجهة دور القيادة السياسية التي عادة ما تصف نفسها بأنها "أبوية". وفي المقابل فإن المؤسسات القوية تضع قيودا على صناع القرار السياسي وتخضعهم للمساءلة وهو ما رفضته معظم القيادات السابقة التي تعتبر نفسها فوق القانون والمساءلة. وهو ما حدا بكثير من المراقبين للشأن العربي إلى اعتبار أن التحدي الأكبر الذي يواجه الدولة العربية أنها تدار بمنطق القبيلة. فالبيروقراطية العسكرية والمدنية ترى نفسها امتدادا لسلطة الحاكم وليس امتدادا لسلطة الدولة^(٤٤). وغالبا ما ياتي الحاكم العربي الى الحكم بطريقة غير شرعية وعليه في هذه الحالة ايجاد الشرعية حتى لو كانت شكلية، وهو ما حدا بإحدى الباحثات أن تطلق عليه اسم "acting-as-if legitimacy" أي تحكم النظم العربية كما لو كانت شرعية^(٤٥). فالقيادات السياسية الجديدة بدأت تطرح رؤى وأفكار مبتكرة للتعامل مع المشكلات التقليدية. والانتقال من نظام حكم إلى آخر يوفر فرصا لتحولات سياسية قد تساعد على تحول ديمقراطي على المدى البعيد^(٤٦). فخلال العقد الماضي حدث تغير حكام كل من البحرين، والمغرب، والأردن، والسعودية، والإمارات، وأخيرا الكويت.

٢. **التأثر بالتكنولوجيا وثورة المعلومات** : إن المجتمعات العربية، مع تفاوت واضح في الدرجة، بدأت تشهد اتساعا في التأثير بالثورة المعلوماتية. والعامل الدافع لهذا الاتساع هو تكنولوجيا الاتصالات التي وفرت للمواطن العربي القنوات الفضائية والمواقع التفاعلية على شبكة المعلومات الدولية . فقد بلغ عدد القنوات الفضائية العربية أكثر من ١٢٠ قناة يتم بثها بواسطة القمر الصناعي العربي "عربسات" والقمر الصناعي المصري "نايلسات". وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ الذي يصدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن ٧٠% من هذه القنوات تابعة رسميا لحكومات عربية، فضلا عن شبكة المعلومات الدولية التي وفرت الكثير من المعلومات للشباب العربي على الرغم من ان نسبة القادرين او الذين تتوفر لديهم القدرة على الوصول الى هذه الشبكة مازالت محدودة، وإن المستقبل سيشهد زيادة القادرين على استخدام الشبكة، ستشكل شرخا جديدا في بنية الاستبداد العربي^(٤٧).

٣. العامل الاقتصادي : يوفر النفط للحكومات إمكانية عالية تماثل قيمة "الذهب" لشراء الشرعية و"العصا" لقهر قوى المعارضة. وفي الحالتين يكون هناك ما يشبه العقد الاجتماعي غير المكتوب يتحول بموجبه الأفراد إلى رعايا اقتصادية فوق العادة بلا حقوق سياسية تقريبا. فتضمن لهم الدولة السلع الرخيصة والوظيفة المناسبة والتعليم والعلاج المجانيين مقابل أن تتراجع كافة المطالب السياسية بالديمقراطية والحكم الرشيد. ويستمر العقد طالما تراضى الطرفان عليه. بيد أن فترة الثمانينيات والتسعينيات شهدت تطورين هامين أثبتا صعوبة استمرار هذا العقد بشروطه السابقة. فأولا هناك زيادة كبيرة في الطلب على الخدمات المجانية الحكومية سواء في الدول النفطية أو غير النفطية، فقد بلغ إجمالي سكان الدول العربية في عام ٢٠٠٢ حوالي ٢٩٥ مليون نسمة، وهم يتزايدون بمعدل ٢,٣% سنويا. وهو من أعلى معدلات الزيادة في العالم. وقد بلغ تعداد القوى العاملة في الدول العربية حوالي ١٠٨ ملايين فرد في عام ٢٠٠٤. وأكثر من ٥٠% من العرب تحت سن العشرين، وأكثر من ٦٠% منهم دون الثلاثين مقابل ٢٥% تحت العشرين في الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بما يعني أن الطلب على العمل والخدمات الحكومية ليس كبيرا فحسب ولكنه يتزايد بمعدل متسارع. ويقدر متوسط البطالة في الدول العربية مجتمعة بحوالي ٢١.٣%.

ثانيا التراجع الواضح في أسعار النفط في الثمانينيات والتسعينيات ثم ارتفاعها في السنوات الثلاث الأخيرة بما يجعل هذه النظم تحت رحمة متغيرات ليست تحت سيطرتها. فقد كان الاستهلاك العالمي للنفط في حدود ٥١ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠١، وهو الآن في حدود ٨٠ مليون برميل يوميا وقد يصل بحسب بعض الدراسات والتوقعات الى ٨٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٥. ولما كان سعر برميل النفط في عام ٢٠٠٠ في حدود ١٨ دولارا ثم وصل إلى ٥٠ دولارا في عام ٢٠٠٥، بعد أن كان ٦٠ دولارا في أواخر ٢٠٠٤. وهذا يعني زيادة في دخل الدول النفطية في السنوات الثلاث الأخيرة في حدود ٦٠ مليار دولار بحسب بعض الاحصائيات. وهو ما يطلق عليه دارسو اقتصاديات النفط "ثورة نفطية جديدة". فبدءا

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

من عام ٢٠٠٣ بدأت تتحول معظم الدول الخليجية إلى دول فائض لأول مرة منذ عام ١٩٩٠ حيث كانت دائما ما تعاني من عجز في ميزانياتها. فقد بلغ فائض موازنتها ١٦.١ مليار دولار، مقابل عجز أعلن بحوالي ٢٤.٦ مليار دولار في مطلع السنة. وحسب تقرير أصدره "مصرف الإمارات الصناعي"، فإن إيرادات الموازنة السعودية في عام ٢٠٠٣ بلغت ٧٨.٥ مليار دولار، مقابل نفقات فعلية بحوالي ٦٦.٥ مليار دولار. وفي الإمارات بلغت إيرادات الموازنة الاتحادية ٦.٥ مليار دولار مقابل نفقات مماثلة. فيما بلغت إيرادات الموازنة الكويتية ١٩ مليار دولار، مقابل ١٤ مليار دولار كنفقات فعلية. في حين سجلت الموازنة العمانية إيرادات بحوالي ٦.٨ مليارات دولار، مقابل نفقات بحوالي ٧.٨ مليارات دولار. وحققت الموازنة القطرية فائضا بلغ ١.١ مليار دولار، إذ بلغت إيراداتها ٧.٣ مليارات دولار. أما الموازنة البحرينية فبلغت إيراداتها ٢.١ مليار دولار، مقابل نفقات بنحو ٣.١ مليارات دولار. وستستخدم معظم دول الخليج عوائدها النفطية لخفض الدين العام. فالمملكة العربية السعودية تعتم استخدام قسم من فائضها لخفض الدين العام من ٦٦٠ مليار ريال (١٧٦ مليار دولار) إلى ٦١٤ مليار ريال (٧٣.١٦٣ مليار دولار)^(٤٨).

نتائج استبداد الأنظمة العربية

يرسم تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ صورة قاتمة للوضع العربي الراهن من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فمن الناحية الاقتصادية، وخلافا للوهم الشائع حول ثراء البلدان العربية بفضل النفط وعائداته، فإن مجمل الناتج الاقتصادي المحلي العربي في نهاية القرن العشرين الذي وصل بالكاد إلى ٦٠٤ مليار دولار، لا يزيد إلا قليلا عن الناتج الإجمالي لأفقر دولة أوروبية وهي إسبانيا (٥٥٩ مليار دولار). أما الناتج القومي الإجمالي للفرد في قوة العمل فإنه يقل في مجمل

البلدان العربية عن نصف مستواه في دولتين ناهضتين من دول العالم الثالث وهما كوريا الجنوبية والأرجنتين.

أما من الناحية الثقافية فقد أنتجت البلدان العربية مجتمعة ٥٦٠٠ كتاب في العام ١٩٩١ مقابل ١٠٢ ألف كتاب في أميركا الشمالية و٤٢ ألفا في أميركا اللاتينية، كما أن الإنتاج العربي للكتاب متدن إلى حدوده الدنيا بالنسبة لحجم السكان بالمقارنة مع الدول الأخرى^(٤٩). ويعامل الكتاب في الكثير من البلدان العربية باعتباره سلعة محظورة تخضع للرقابة وللإجراءات البيروقراطية الكثيرة التي تنقل كاهل الناشرين وتعيق نشر الكتب وتوزيعها. إن ضعف القوة الشرائية للقارئ العربي وتدني حجم القراء يعودان إلى الانتشار الواسع للأمية، إذ بلغ عدد الاميون بحسب الاحصاءات ب ٦٥ مليوناً اغالبهم من النساء. كما تعاني هذه المجموعة البشرية الكبيرة الفقر والحرية المسلوقة، فضلاً عن فقر المكتبات العامة في أغلب البلدان العربية. أما نسبة الذين يتعاملون مع شبكة المعلومات الدولية من الشباب العربي فهي بين النسب الأدنى في العالم، ومن الناحية التقنية (التكنولوجيا) فإن الدول العربية تعاني من نقص واضح في عدد اجهزة الحاسوب بالنسبة للسكان، فهناك أقل من ١٨ حاسوباً لكل ١٠٠٠ شخص، علماً بأن المتوسط العالمي يزيد عن ٧٨ حاسوباً لكل ألف شخص، أي أكثر من أربعة أضعاف المتوسط في العالم العربي. فضلاً عن وجود مشكلة أخرى يعاني منها الوطن العربي لا تقل خطورة عن سابقتها، ألا وهي هجرة الكفاءات العربية. فبين عامي ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ هاجر إلى أوروبا وحدها أكثر من ١٥ ألف طبيب. وهذا الاستنزاف الكبير والمستمر للكفاءات العربية يساهم في تعميق حالة التخلف الاقتصادي والمعرفي بكل نواحيه في الوطن العربي.

لقد سببت أنظمة الاستبداد العربية كوارث لا حصر لها للأمة بدءاً من هزيمة ١٩٤٨ إلى إجهاض تجربة الوحدة العربية الأولى في العام ١٩٦١، مروراً بكارثة عام ١٩٦٧، وانتهاء بتوقيع معاهدة الصلح العربية - الإسرائيلية الانفرادية الأولى ١٩٧٩ ثم كارثة غزو لبنان ١٩٨٢ ودخول الجيش الإسرائيلي إلى أول عاصمة عربية، تلتها اتفاقيات

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

السلام مع اسرائيل، ثم احتلال العراق. وإذا كان موقف أنظمة الاستبداد العربية من كل هذه الكوارث التي حلت بمنطقتنا مفهوماً، فإن الأمر غير المفهوم هو الصمت المطبق الذي خيم على الجماهير من المحيط إلى الخليج إزاء هذه الكوارث، وحالة اللامبالاة هذه، وانعدام أي مظهر شعبي عفوي ضدها بات يشكل مؤشراً سلبياً جديداً في الحياة العربية. ولعل ما حصل كان نتيجة طبيعية لاستمرار حرمان المواطن العربي من حقوقه وحرياته الأساسية بأساليب جديدة ومتطورة قامت على سياسة "الإلهاء"، والترغيب والترهيب أو ما يسمى بسياسة العصا والجزرة التي اتبعتها الأنظمة العربية الرسمية واستهدفت بواسطتها (تدجين) المواطن العربي وتطويعه وصولاً إلى تعطيل اهتماماته العامة ومن ثم تقزيم أهدافه الوطنية والقومية. فقد نجحت هذا الأنظمة في تقزيم هدف الأمة الإستراتيجي وهو الوحدة العربية الكبرى من المحيط إلى الخليج، وأصبح تحقيق هذا الهدف ضرباً من الخيال. وأصبح كل أملنا الآن أن ننجح في المحافظة على صورة هذه الوحدة وهو الجامعة العربية بعدما أوشكت على الاضمحلال هي أيضاً تحت وطأة الصعوبات والمشاكل الهيكلية والانتقادات العنيفة التي واجهتها. كما نجحت أنظمة الاستبداد السياسي في منطقتنا في تحويل مجتمعاتنا إلى مجتمعات جامدة سياسياً ومتخلفة اجتماعياً وفقيرة اقتصادياً، ومن ثم غدت قليلة الفاعلية والأثر ليس في أحداث العالم فحسب بل في قضايا العرب المصرية إلا على نحو سلبي عقيم. كما نجحت هذه الأنظمة على امتداد كل هذه السنوات الطويلة منذ عهد الاستقلال حتى الآن في سحق إرادة شعوبنا العربية وإفشال معظم القيم الإيجابية فيها ووند طموحاتها المشروعة^(٥٠).

الخاتمة:

يمكن القول ان الشعب العربي أسير الاستبداد في كثير من الجوانب لمراكز صنع القرار السياسي أو العسكري التي حكمتها مجموعة من الديكتاتوريات من أوائل القرن الماضي حتى الان بل إمتدت لتشمل كل مراكز سلطة القرار سياسياً واجتماعياً وحتى ثقافياً، أثرت في ذلك كثير من الممارسات الاستبدادية التي عاشها المواطن العربي أو

ورثها من تاريخ طويل من الاستبداد والتسلط نتاج حالة تراكمية سابقة، عاشها بكل سلبياتها ویدعاوى كثيرة تبرر تلك الممارسات بدءاً من دعوى المحافظة على الطابع العربي (الإسلامي) والخوف من الغزو الفكري الغربي، وتارة بدعوى الحالة الخطرة التي تمر بها الأمة في كل تلك المراحل وضرورة الطاعة لكل أمر صادر من مراكز القرار (حتى وإن كان ضد الإنسانية وضد الفرد نفسه) لضمان عدم حدوث أي خدش يمكن أن يصيب الذاكرة العربية التي ظلت مشدودة إلى الماضي، ليس إلى التاريخ المضى في الحضارة الإسلامية بل إلى عصور الظلام التي ميزت بعض الفترات التاريخية من حكم المماليك والأتراك، كل ذلك أوجد حالة من القبول والموافقة والانصياع لكل الأوامر الصادرة من السلطة الأعلى، وبدوره شكل هذا النسق حالة من اليأس لدى الكثيرين من إمكانية ممارسة الحياة بصورتها العامة كمجتمع مدني وحياة تبحث دوماً عن الحضارة وظهور حالة من الخوف عند البعض من مناقشة هذه الأوامر بحجة أنها مكتملة الشروط لقسية القرار، إن هذه السلبيات طغت على الشعب العربي حتى أصبحت وكأن حالة الاستبداد ممارسة طبيعية لضرورة التنشئة الصحيحة، كما يعتقدونها البعض من ذوي التفكير السلطوي ولا يجوز في أي حال من الأحوال الخروج بمفردات جديدة للخروج من هذه الذهنية، لأن مجرد التفكير فيها يعد خيانة للمجتمع والإنسانية بشكل عام، أو هي محاولة لخلق فتنة، المجتمع في غنى عنها على الأقل في الوقت الراهن كما يعتقد الكثير منهم الآن. لذا لم يجد المواطن العربي أي ضرورة لتجديد هذه الذهنية وحمايتها من الضربات التي يراودها تحويل الفرد الحر إلى تبعية للسلطة، ذلك أن محاولات عديدة للتغيير في الوطن العربي كان مصيرها الفشل لعدة أسباب لعل أهمها عدم الوضوح في الفكرة أو عدم التضحية من أجلها، وهو ما ولد لدى المجتمع حالة من الرضى عن واقع العبودية التي تمارسه كل سلطات الحكم في المجتمع مكرساً بذلك العودة إلى منهج السيطرة للقوة التي تدير المجتمعات.

هوامش البحث

١. المنجد في اللغة والاعلام، ط ٢٠، دار الشرق، بيروت، ١٩٦٠، ص ٢٨
٢. محمد جمال طحان، الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٢، ص ٢٢
٣. مصطفى غالب، في سبيل موسوعة فلسفية (افلاطون)، (منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٧٩)، ص ٦٣
٤. محمد هلال الخلفي، جذور الاستبداد في الحياة السياسية العربية المعاصرة، في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ص ٢٨١-٢٨٢
٥. س. م لحام و م. ا. ساسين و ا. فرح، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، انكليزي - فرنسي - عربي، ط ٢، (دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥)، ص ١١٢
٦. أمام عبد الفتاح أمام، الطاغية دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة ١٨٣، الكويت، ١٩٩٤، ص ٩٠
٧. رفيق جويجاتي، الاستبدادية، الموسوعة العربية، المجلد الثاني، www.arab-ency.com
٨. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢١
٩. في النظر إلى الاستيلاء على السلطة كأنه اغتصاب، انظر: ناصيف نصار. منطق السلطة - مدخل إلى فلسفة الأمر، ط ٢ دار أمواج بيروت، ٢٠٠١ ص ٣٥٦ - ٣٥٨.
١٠. طحان، المصدر السابق، ص ٢٢ وما بعدها
١١. سورة ص الآية ٢٤

١٢. يميت : يقضي وهذا معنى مجازي
١٣. الشيخ داوود زكريا: الحرب الثالثة.. الموقف والدلالة Saihatnet net/girah index/aldawad p.2
١٤. صالح، نبيل علي: مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثانية-العدد ١٨، ص ٢
١٥. للمزيد انظر: عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٢، ص ص ٢٣-٢٤
١٦. ثناء فواد عبد الله، قراءة في اوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية، في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٣.
١٧. الاستبداد الحداثي، والمقصود بذلك تلك الحالة الاستبدادية التي تؤسس شرعيتها على المدونة الحداثية السياسية، وتستعمل أدوات وأذرع سيطرة حديثة، علما بأن هذه الظاهرة الاستبدادية لم تتل ما يكفي من التحليل والتشخيص، وذلك بسبب شيوع قناعة بين القطاع الأوسع من المثقفين والحركيين السياسيين العرب، مفادها أن ظاهرة الاستبداد السياسي التي تطبق على العرب أنفاسهم وتحبس حرياتهم إنما تعود إلى ثقل التأثيرات التاريخية وسيطرة الثقافة السياسية التقليدية المنحدرة من المواريث الشرقية أو ما يعبر عنه عادة بالاستبداد الشرقي، ومن ثم يكفي الانتقال من العالم التقليدي بهياكله ومؤسساته ووجوه شرعنته السياسية والفكرية حتى يتم ولوج بوابة الحداثة السياسية وإحلال الديمقراطية. رفيق عبد السلام بوشلاكة، الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجاً، في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٨٥.
١٨. الدولة الامنوقراطية هي التي تمارس الاستبداد الناعم اي لايواجه ويجيد التضليل والتدليس.

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

١٩. حيدر ابراهيم علي، تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية، في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥ ص ١٨٨.
٢٠. للمزيد حول الاستبداد الحداثي ينظر : بوشلاكة، المصدر السابق، ص ص ٨٥-١٠٨
٢١. كرم الحلو، نحو رؤية شاملة للاستبداد في السياسة العربية، ص ١
www.mokarabat.com
٢٢. بوشلاكة، المصدر السابق، ص ٨٦
٢٣. ابراهيم ابراش : علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٧١
٢٤. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد (بحث في الشرعية الدستورية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧، ص: ٩.
٢٥. سعد الدين ابراهيم : مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في " ازمة الديمقراطية في الوطن العربي " مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ص ٤٠٤-٤٠٧.
٢٦. سلامة، المصدر السابق، ص ٥٠
٢٧. بوشلاكة، المصدر السابق، ص ٨٧
٢٨. بوشلاكة، المصدر السابق، ص ص ٨٨-٨٩
٢٩. فارس بريزات، تقييد الاستبداد السياسي، ص ٢، www.arabbarometer.org
٣٠. بومدين بويزيد، الوجه الباطني للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية : الجزائر نموذجاً، في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥ ص ص ١٤٩-١٥٠
٣١. بويزيد، المصدر السابق، ص ص ١٥٦-١٥٩

٣٢. الحلو، المصدر السابق، ص ٢
٣٣. توفيق السيف، الاستبداد واليات اعادة انتاجه والسبل الممكنة لمواجهته (دراسة حالة)، في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٢٠
٣٤. رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، (دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٧)، ص ٤١٢
٣٥. السيف، المصدر السابق، ص ٢٢١
٣٦. المصدر نفسه، ص ٢٢٢
٣٧. علي، المصدر السابق، ص ١٨٥
٣٨. المصدر نفسه، ص ١٨٨
٣٩. بريزات، المصدر السابق، ص ٣
٤٠. في هذا النظام توجد مؤسسات ديمقراطية قانونية تتفق فيه اطراف العملية السياسية على أنها مصدر الشرعية، والنخبة الحاكمة تنتهك هذه المؤسسات عندما تجد نفسها بحاجة لهذا مثل حاجتها لتمرير قانون غير مقبول شعبيا أو من المعارضة. وأمثلة ذلك النظام متنوعة بين كرواتيا تحت حكم Tudjman و صربيا تحت حكم Milosevic وروسيا تحت حكم Putin وأوكرانيا تحت حكم Kravchuck ثم Kuchma وبيرو تحت حكم Fujimori وماليزيا تحت حكم مهاتير محمد. فهذه النظم تبنت إستراتيجية الانفتاح السياسي المحدود أو التكتيكي كمحاولة للتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية بإعطاء بعض التنازلات الشكلية مع زيادة إنفاقها على الأمن وإفساد القضاة وأجهزة الإعلام والصحافة واهتمامها بآليات الضبط السياسي
٤١. الاستبدادية التقليدية تكون في حالة توازنية إذا لم تكن هناك مطالب حقيقية للتغيير. فهذه نظم استبدادية مستقرة على استبدادها طالما أنه لا توجد ضغوط

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

حقيقية من أجل التغيير. ومن أمثلة هذه النظم في واقعنا العربي، نظم دول الخليج في الثمانينيات.

٤٢. معتز بالله عبد الفتاح، التحول الديمقراطي العربي.. في طور تسلطية تنافسية، من

تسلطية تقليدية إلى تسلطية تنافسية، اسلام اون لاين، ٢١/٢/٢٠٠٦

43. Andreas Schedler, Elections Without Democracy: The Menu of Manipulation. Journal of Democracy, 2002:pp36-50.

44. Hesham Sharabi,. Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change In Arab Society. New York: Oxford University Press1988.

45. Lisa Wedeen.. Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric and Symbols in Contemporary Syria. Chicago: University of Chicago Press1999

46. Gramsci:"[The old is dying, the new is being born, and in the interregnum there are many morbid symptoms." (Gill 1996:208)

٤٧. تقدر مواقع الإنترنت المتخصصة عدد مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي

بحوالي ٢١,٤٢٢,٥٠٠ ولوحظ أن عدد المستخدمين خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى

٢٠٠٥ قـد ارتفعت بنسبة ٣٠.٥%. انظر:

www.internetworldstats.com/middle.htm

٤٨. معتز بالله عبد الفتاح، شروخ في بنية الاستبداد العربي، اسلام اون لاين،

٢١/٢/٢٠٠٦

٤٩. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،

ص ٥-٦

٥٠. اسعد عبد الرحمن، الاستبداد وحكم التغلب في أنظمة الحكم العربية المعاصرة،

الاسلام والديمقراطية، بغداد، العدد ١٠، شباط ٢٠٠٥، ص ٣٤

Abstract

It can be said that the Arabic people is, in many aspects, imprisoned by despotism on the part of the political or military decision making centers ruled by a group of dictatorships in the beginnings of the last century up to the current day. This has extended to include all decision making centers, politically, socially, and even culturally, affecting many despotic exercises encountered by the Arabic citizen or inherited by him through a long history of despotism and dominance due to accumulated previous conditions in which he lived with all its disadvantages and with different pretexts justifying these exercises; starting from the call for keeping the Arabic Islamic style and the fear of the western thought conquest on the one hand, and due to the serious condition undergone by the nation in all those stages and the necessity to obey any order issued by decision making centers on the other hand, even if it was against humanity or against the individual himself. This is to ensure avoiding any deficiency that may affect the Arabic remembrance with its roots connected to the past and to the ages of darkness characterizing some historic periods of the Mamaleek and Turks rule and not to the bright history of the Islamic civilization. All of this has found a condition of acceptance and obedience to all the orders given by the supreme power, a matter that constituted a case of depression for many people regarding the capability of practicing the ordinary life in a civil society and looking for civilization. Fear has appeared by some people when discussing the aforementioned orders with the pretext that they contain all conditions for the sacredness of the decision. These disadvantages have flooded the Arabic people to the extent that made despotism a normal practice that facilitates sound upbringing as regarded by some of those with authoritative thinking. It is not allowed in any

ظاهرة الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة

د. بان غانم احمد الصائغ

case to come up with new terms to escape from this mentality because to merely think in it is considered treason for the community and humanity as a whole, or it could be an attempt to create a disturbance the community does not need, at least in the current time as many of them may think. Thus the Arabic citizen did not find any necessity to renew this mentality and protect it from transforming the free individual to a one who is dependent to the authority. Many attempts for change in the Arab Homeland were faced with failure for many reasons, the most important of which being unclear with regard to the thought that calls for change, or not sacrificing for its sake. This has resulted in a case of no satisfaction on the part of the community regarding the slavery reality practiced by all ruling authorities in the society, and thus dedicating the return to the trend that strength should run communities.